



عبد الكريم الكندري معترضاً على شطب كلمته من مضبطة الجلسة السابقة «تصوير: صالح محمد»



وزير الصحة يرد على سؤال تسجيل الأدوية

المواطنین .. وتعزيز الوحدة الوطنية .. وتنويع مصادر الدخل

متعب الرثعان: الإصلاح السياسي تمت ترجمته ب خطاب 22 يونيو وبدأ بمكافحة شراء الأصوات

سعود العصفور: هذا المجلس قدم أروع صورة للتعاون بين السلطتين وغاب عنه الطرح الطائفي والقبلي

الرواتب وكبح جماح الأسعار.
وطالب النائب فهد بن جامع بعدم الالتفات إلى المطالبات بتعليق الدستور، ووضع لجنة تنسيقية نيابية حكومية لتطبيق الخارطة التشريعية.

وتمنى أن تستغل المهلة الحكومية للإتيان بزيادات مجزية في الرواتب للمواطنين.

واعتبر النائب د. محمد المهان أن تردى المنظومة الصحية كلف الدولة مئات الملايين في العلاج بالخارج، مؤكداً أن التعليم يعد ركيزة من ركائز المجتمع.

وطالب المهان بإنشاء مدينة صناعية وأخرى عمالية وإنشاء مستشفيات خاصة بالعمال والاهتمام بالأسواق التاريخية في البلاد.

وأكد ضرورة رفع سقف الرواتب ومنح فرص الإبداع للشباب وصقل مواهبهم، وإنشاء مصحات علاجية لدمني المخدرات

واعتبر أمين سر مجلس الأمة النائب أسامة الشاهين إن الانتهاكات الصهيونية عاثت في الأرض فساداً وتقتل وتهجر في المناطق المحتلة، ونعزي أنفسنا بشهداء فلسطين المحتلة وهناك مواقف أوروبية وإفريقية أقوى من مواقف حكومات عربية تقترح على المذابح والقتل.

وأضاف إن وزيرة خارجية جمهورية جنوب إفريقيا تنتصر لإخواننا في فلسطين وتعلن عن أنها معرضة هي وأطفالها من أفراد الموساد الصهيوني، فيما تنضم جمهورية سلوفينيا إلى دعوى جنوب إفريقيا.

وأشاد الشاهين برحلات سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح إلى المنطقة الخليجية بداية من المملكة العربية السعودية وعمان والبحرين وستستمر تعبيرا عن اعتزازنا وتمسكنا بالعمق الاستراتيجي ووحدتنا الخليجية، متمنيا لسموه السلامة في الحل والترحال.

ورفع رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون جلسة مجلس الأمة العادية إلى الساعة 9 من صباح اليوم الأربعاء.



الطشة متحدثاً أثناء الجلسة



كلمة خالد مونس

عبد العزيز الصقعي: ما يحدث في مجلس الأمة سيكون بمثابة حبر على ورق ما لم يكن هناك إنجاز حقيقي
أحمد لاري: الحكومة الحالية لن تستطيع معالجة الأمور بمفردها وبرنامجها لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع
جراح الفوزان: السرقات التي تمت تكفي لبناء مدن سكنية وصحية وجامعات وأماكن سياحية وغيرها
محمد الحويلة: المتقاعدون يعانون من الأسعار المصطنعة الذي يقابلها صمت وتراخ في تفعيل القوانين والرقابة
حمدان العازمي: إلى متى ستستمر الخلافات في الكويت.. ما ذنب التنمية وتعطيل المشاريع الكبرى؟

وأكد النائب فارس العتيبي أن تحسين مستوى المعيشة أحد محاور الخطاب الأميري ومن المفترض أن تصدره الحكومة بقرار من دون إشراك المجلس في ذلك.

وتساءل إلى متى تؤول الحكومة مصالح المواطن لمصلحة التاجيل للمزيد من الدراسة، معتبراً أن دخل المواطن لا يكفي للصرف على بيته وأسرته.

ورأى أن آثار التركيبة السكانية تنعكس سلباً على التعليم والصحة والإسكان والطرق وغيرها، متمنياً تفعيل القانون الذي يحمي الوحدة الوطنية وإلغاء قرار وقف التعيين والنقل والندب.

وأكد النائب خالد الطمار حتمية التعاون بين السلطتين كفرق واحد وهو معيار أي تطور أو نجاح أو إنحياز، لافتاً إلى أن هذا التعاون أثمر عن العديد من القوانين المهمة.

وطالب الحكومة بأن يكون لديها إدارة ناجحة قادرة على اتخاذ القرارات الإدارية الصحيحة.

وشدد على ضرورة الاهتمام بقضايا التعليم والصحة وتحسين مستوى معيشة المواطن وزيادة

وطالب العيسى بتطبيق معايير العدالة والمساواة في التحصيل العلمي من غير فوارق ومن دون أن تكون القدرة المالية هي المعيار للالتحاق بالمدارس الخاصة.

ولفت إلى أنه وجه سؤالاً إلى وزير التربية عن عدد المدارس المهجورة في الكويت واقتراح أن تعهد تلك المدارس إلى القطاع الخاص لتطويرها وابتعاث طلبتها على حساب الدولة.

وأكد النائب هاني شمس أهمية الاستقرار السياسي لمجلس الأمة والحكومة الذي يمكن من الإنجاز والإصلاح، معتبراً أن حل المجلس أو إبطاله أو تغيير الحكومات يضر الكويت.

وشدد على ضرورة تعاون السلطتين من أجل حل جميع المشكلات العالقة من تعزيز الوحدة الوطنية وتحسين مستوى المعيشة وحل قضايا الموظفين والتعليم والصحة وتحسين الطرق ومكافحة التضخم وغيرها.

وأضاف إن مجلس الأمة أقر تشريعات نوعية بالتعاون مع الحكومة، مطالباً إياها بضرورة استغلال الكفاءات الموجودة في الوزارات بعيداً عن التعيينات الباراشوتية.

أكثر من 12 ألف درجة وظيفية لم تتفاعل الحكومة في تسكينها و28 ألف خريج من دون وظيفة و200 ألف آخرين قادمين إلى سوق العمل، مطالباً بالاهتمام بملفات التعليم والصحة والصناعة وتنويع مصادر الدخل.

وتساءل النائب حمدان العازمي إلى متى ستستمر الخلافات في الكويت التي تؤدي إلى عدم استقرار المشاريع الكبرى؟ مطالباً مجالس الأمة والحكومات، وما ذنب التنمية وتعطيل المشاريع الكبرى؟ مطالباً بسرعة الانتهاء من هذه الخلافات.

ورأى أن مشاكل الصحة والتعليم والإسكان والطرق ازدادت، مضيفاً إن قضية البطالة استحوذت وإن المواطنين يعانون من تعامل المكاتب الصحية في الخارج التي يديرها وافدون.

واعتبر العازمي أن القيادات النفطية لا تترك الأمور الفنية في قطاع البترول.

وقال النائب عبد الوهاب العيسى إن الخطاب الأميري تناول بشكل موسع قضية إصلاح التعليم الحكومي، فيما أتى برنامج عمل الحكومة غير متضمن رؤية الدولة في إصلاح التعليم.

السرقات التي تمت تكفي لبناء مدن سكنية وصحية وجامعات وأماكن سياحية وغيرها.

وأكد أن كل سرقات المال العام لا تسقط بالتقادم بل وجبت محاسبة سراق المال العام واسترداد جميع الحقوق وحل المشكلات، معتبراً أن المسار السياسي لن يصحح إلا من خلال برنامج عمل حكومي يشمل الإصلاحات السياسية.

وطالب الفوزان الجميع بالتمسك بدولة الدستور والخلافات وتعطيل عمل البرلمان، مؤكداً أن الوطن أكبر من أي خلافات.

وأشاد النائب د. محمد الحويلة بالتعاون بين السلطتين في المرحلة السابقة وإنجاز العديد من القوانين، مؤكداً أن الشعب ينتظر جلسة 5 مارس المقبل والموافقة على القرض الحسن وزيادة علاوة غلاء المعيشة.

وأضاف إن المتقاعدين يعانون من ضغوطات الحياة ويواجهون الأسعار المصطنعة الذي يقابله صمت وتراخ في تفعيل القوانين والرقابة على ارتفاع الأسعار.

ولفت الحويلة إلى وجود

وتساءل هل يعقل أن من بين 400 منصب قيادي 27 فقط منهم مثبت بالأصالة فيما توجد مئات المناصب إما بالتكليف أو بأجر مقابل عمل؟ معتبراً أنه لا يوجد قانون يربط عملية اختيار القياديين بل يتم التعيين وفق مرسوم.

من جهته أكد النائب أحمد لاري أن هناك خللاً إدارياً في طريقة إدارة الحكومة للأمور في الكويت، متسائلاً هل يعقل أن يتم تشكيل الحكومة كل 3 أشهر؟

ورأى أن الحكومة الحالية لن تستطيع معالجة الأمور بمفردها وبرنامجها نظري لا يمكن تطبيقه على أرض الواقع، مؤكداً أنه ليس هناك خيار سوى تحقيق مبدأ التعاون بين السلطتين لحل المشكلات كافة.

وأشار لاري إلى وجود إيرادات جيدة واستثمارات تقارب 220 مليار دينار كويتي وثروة بشرية جيدة تصاب بالإحباط أمام الخلل الإداري والمناصب الباراشوتية.

وطالب النائب جراح الفوزان باستمرار مشروع الدولة حتى مع تغيير الحكومات المتعاقبة ومكافحة الفساد والسرقات، معتبراً أن

تكن في تسكين القياديين، مشيراً إلى أنه ومنذ عام 1992 حتى الآن لم يقر قانون تعيين الوظائف القيادية، وهناك 350 وظيفة قيادية شاغرة في الصحة والبلدية ومؤسسات أخرى.

واعتبر أن القطاع النفطي دولة داخل الدولة ولا يوجد به تطوير ولا يعرف كم هي الحسبة الحقيقية لكلفة الإنتاج، مؤكداً أن هناك مشاكل في التعليم والصناعة والأمن الغذائي ومكافحة المخدرات وغيرها.

وقال النائب مهذ السابر إن الحكومة تهيمن على القرارات فليس هناك وظائف للخريجين، وعليها التعامل مع قرارات وقف التعيين في إطار الدستور.

وطالب الحكومة بأن تكون على توافق وأكثر جدية في النيابية وتحسين مستوى معيشة المواطن وضبط الأسعار والتعامل مع زيادة الأسعار العشوائية بحزم وعدم إرهاب الميزانية ومعالجة وصيانة الطرق المتهاكلة.

وشدد السابر على ضرورة تعاون السلطتين وإقرار القوانين التي تنقل الكويت من دولة ريعية إلى مصاف الدول المتقدمة.

وطالب النائب د. عبد العزيز الصقعي بفتح ملف القياديين وفساد التعيينات ومعالجة هذه الأزمات المنجزة في المجتمع، معتبراً أن هذا الملف أصبح كسلة تباع وتشترى.

وقال إن كل ما يحدث في مجلس الأمة سيكون بمثابة حبر على ورق ما لم تكن هناك طبقة قيادية حريصة على الإنجاز، مضيفاً إن بعض الدول سبقت الكويت في تعيين قيادات شابة ذات كفاءة وتملك القرار.

التفات الحكومة إلى مطالب الشعب وإنهاء المشكلة الإسكانية في منطقة جنوب القبروان وتوزيع القسائم، مؤكداً أن قرار وقف التعيينات يخالف الدستور.

وأكد النائب خالد الموش أن الخطر الحقيقي على الكويت يتمثل في العبث على الهوية الوطنية تحت ذريعة حمايتها، معتبراً أن مواد الجنسية قسمت المجتمع وأن النهج الحكومي ميز بين من يحمل الجنسية الأولى عن باقي المواد.

وقال إن التوظيف يجب أن يكون وفقاً لمعيار الكفاءة وليس وفقاً لمواد الجنسية، معتبراً أن عدم قبول عدد من الشباب في النيابة هو أكبر دليل على هذا النهج الحكومي ويجب التصدي له.

وأضاف إن الاستبيان الذي شاركت الحكومة فيه الشعب الكويتي أمر محمود، لكن كان يفترض أن يتم قبل تقديم برنامج عملها، مؤكداً أن الحكومة ستكون محل تقييم خلال الفترة المقبلة من خلال مقارنتها بالحكومة السابقة.

وباركة الطشه برفع الخطر عن التعيينات وعدم تأخير الترقية المستحقة والتصدي للتعيينات الباراشوتية، متسائلاً كيف تستطيع الحكومة تنفيذ برنامج عملها في ظل الفراغ في المناصب القيادية والإشرافية.

وأكد أن على الحكومة الالتفات إلى الاقتراحات النيابية وتحسين مستوى معيشة المواطن وضبط الأسعار والتعامل مع زيادة الأسعار العشوائية بحزم وعدم إرهاب الميزانية ومعالجة وصيانة الطرق المتهاكلة.

وشدد على ضرورة إسراع الحكومة في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون مفوضية الانتخابات تجنباً لدخول في حالة فراغ دستوري وتشريعي، مطالباً إياها بسرعة الرد على الأسئلة البرلمانية وعدم الماطلة في هذا الشأن.

وقال النائب د. حمد المطر إن هناك مشاكل عديدة في التعليم والصحة والإسكان وغيرها، مضيفاً إن المواطن يواجهون النوب فيما تتوارى الحكومة.

وأكد أن المشكلة الحقيقية



جانب من الجمهور النسائي



حديث جانبي بين الحويلة والمهان



بن جامع يطلب الكلمة